

ثروة الدولة الإسلامية

(١) عصر النبي (من سنة ١-١١هـ)

إذا كان المراد بثروة الدولة ما يزيد من دخلها على خرجها أو ما تختزنه بعد نفقاتها من الأموال ونحوها، فالدولة الإسلامية في عصر النبي لم يكن عندها ثروة حقيقية؛ لأنهم لم يكونوا يختزنون مالا ولا كان عندهم بيت مال، بل كانوا إذا أصابوا غنيمة فرقوها فيما بينهم، وكذلك الصدقات فإنها كانت تفرق في أهلها، وإذا ظل منها شيء استبقوه لحين الحاجة إليه، وكان النبي ﷺ يتولى ذلك بنفسه، وأكثر الصدقات من الماشية والإبل والخيل، فكان يسمها بميسم خاص بها تمتاز به عن سواها.

فكانت ثروة الدولة في عصر النبي عبارة عن بقايا الزكاة من إبل أو خيل أو ماشية، وتمتاز عن أموال سائر الناس بمراعٍ خاصة كانت تُحَبَس فيها بالبيع قرب المدينة يعبرون عنها بالجمى^١ وبميسم كان النبي نفسه يسمها به^٢ وبلغت الأموال في أيام النبي نحو ٤٠٠٠٠ بين إبل وخيل وغيرها^٣ ومن هذه الأموال وما يلحق بها من مال الصدقة النقد كانوا ينفقون على غزواتهم وعلى تحصيل الزكاة وإعالة الفقراء ونحوهم.

(٢) عصر الخلفاء الراشدين

هذا هو عصر الإسلام الذهبي، عصر العدل والتقوى، كانت الحكومة جارية فيه على سنن العدل والاستقامة والغيرة الحقيقية على الدين ونبذ الدنيا، وهو العصر الذي اتخذته المسلمون منوالاً ينسجون عليه، وكلما حادت دولة من دولهم عن جادة الحق طلبوا إليها الرجوع إليه والسير على خطوات الخلفاء الراشدين؛ لأن الحكومة انتقلت بعدهم إلى طور

جديد وانقلبت من الخلافة الدينية إلى الملك السياسي، ونشأت في الخلفاء والعمال المطامع وأخذوا في حشد الأموال بأية وسيلة كانت.

(٢-١) بيت المال

توفي النبي والمسلمون هم رجال الحكومة والجند، ولم يكن عندهم بيت مال للأسباب التي قدمناها، ولم يكونوا يتطلبون المال إلا لقضاء الحاجات، وكان أكثر ما يرد عليهم منه ماشية وحنطة وخيلاً ونحو ذلك من أموال الصدقة والغنيمة وكانت النقود قليلة بين أيديهم، فلما فتحوا الشام وفارس ومصر، وردت عليهم الأموال ذهباً وفضة فأدهشتهم كثرتها وتنبهوا لها، يقال إن أبا هريرة قدم على عمر بن الخطاب من البحرين بمال وفيه فقال له عمر: «بم جئت؟» قال: «بخمسة ألف درهم» فاستكثره عمر وقال: «أندري ما تقول؟» قال: «نعم، مئة ألف خمس مرات.» فصعد عمر المنبر وقال: «أيها الناس قد جاءنا مال كثير، فإن شئتم كلنا لكم كَيْلاً وإن شئتم عددنا لكم عدداً.» وكان ذلك من جملة ما دعاه إلى وضع الديوان وفرض العطاء لكل واحد من المسلمين باعتبار السابقة والقربة من النبي، ولكنه نهى عن اختزان المال فقال له قائل: «يا أمير المؤمنين، لو تركت في بيوت الأموال شيئاً يكون عدة لحادث إذا حدث.» فزجره عمر وقال له: «تلك كلمة ألقاها الشيطان علي فيك وقاني الله شرها، وهي فتنة لمن بعدي، إنني لا أعد للحادث الذي يحدث سوى طاعة الله ورسوله، وهي عدتنا التي بلغنا بها ما بلغنا.»^٥

فلما كثرت الأموال في أيام عمر ووضع الديوان فرض الرواتب للعمال والقضاة ومنع ادخار المال وحرم على المسلمين اقتناء الضياع والزراعة أو المزرعة؛^٦ لأن أرزاقهم وأرزاق عيالهم تدفع لهم من بيت المال حتى إلى عبيدهم ومواليهم، أراد بذلك أن يبقوا جنداً على أهبة الرحيل لا يمنعهم انتظار الزرع ولا يقعدهم الترف والقصف، فإذا أسلم أحد من أهل الذمة سكان البلاد الأصليين صار ما كان في يده من الأرض وداره إلى أصحابه من أهل قريته، تفرق فيهم وهم يؤدون عنها ما كان يؤدي من خراجها ويسلمون إليه ماله ورفيقه وحيوانه ويفرضون له راتباً في الديوان مثل سائر المسلمين.^٧

والغرض الذي كان يرمى إليه عمر من هذه القاعدة أن يُبقي أهل الذمة وأرضهم مصدرًا للمال الذي يحتاج إليه المسلمون في إتمام الجهاد ووقفًا لمصالحهم مدى الدهور، أما إذا اشترى المسلمون الضياع فإنهم يستقلون بنفعها دون سواهم، ولا تمضي بضعة أجيال حتى تصير أملاً خاصة بهم^٨ وعمر يريد أن يبقيها محبوسة على آخر هذه الأمة

من المسلمين المجاهدين قوة على جهاد من لم يظهروا عليه بعد من المشركين، لا تباع ولا تورث لما ألزموه أنفسهم من إقامة فريضة الجهاد^٩ وأيد هذه القاعدة عمر بن عبد العزيز الأموي وكان يقلد ابن الخطاب في كل خطواته فقال:

أيما ندمي أسلم فإن إسلامه يحرز له نفسه وماله، وما كان من أرض فإنها من فيء الله على المسلمين، وأيما قوم صالحوا على جزية يعطونها، فمن أسلم منهم كانت داره وأرضه لبقيتهم.^{١٠}

فترتب على ذلك ونحوه ترفع المسلمين عن سائر الأعمال من تجارة أو صناعة أو نحوهما.

(٢-٢) ثروة الخلفاء وعمالهم

علمت مما تقدم أن الراشدين لم يكونوا يلتمسون ثروة، فلما توفي أبو بكر لم يجدوا عنده من مال الدولة إلا دينارًا واحدًا سقط من غرارة؛^{١١} لأنه كان يفرق كل ما يجتمع عنده على السواء لا ينظر إلى مصلحة نفسه، بل هو أنفق كل ما كان عنده من المال قبل إسلامه، وذلك أربعون ألف درهم غير ما اكتسبه من التجارة؛ لأنه كان يتجر ليستعين على النفقة، ثم فرضوا له مالاً معيناً من مال المسلمين لينفقه على نفسه وعياله؛ لئلا يشتغل بالتجارة عن النظر في مصالحهم، فلما دنا أجله أوصى أن تباع أرض كانت له ويدفع ثمنها بدلاً مما أخذه من مال المسلمين^{١٢} وكان عنده ثوبان أوصى أن يكفن بهما.

وأخبار عمر بن الخطاب في الزهد والنزاهة أشهر من أن تذكر، ويقال بالإجمال إنه مؤسس دولة المسلمين، وقد أسسها على أمتن دعائم الملك، أسسها على العدل والتقوى والزهد والاستهلاك في نصرة الحق مما يندر اجتماعه في رجل واحد وقد يوهم لغرابته أنه من قبيل المبالغة، ويسهل علينا التصديق به إذا تذكرنا النتائج التي ترتبت على تلك المناقب مما لم يسمع بمثله في التاريخ، يكفي منها تلك الفتوح التي جعلت الأموال تنصب نحو بيت المال في المدينة كما ينصب الماء من الميازيب، وعمر مع ذلك لا يلتفت إليه ولا يأخذ منه إلا ما فرضه لنفسه كسائر الصحابة الأولين، وكان إذا احتاج إلى مال فوق راتبه جاء إلى بيت المال فاستقرضه حتى يفيه إياه من عطائه فيما بعد^{١٣} ولما طعن وأحس بدنو الأجل قال لابنه: «إني استلفت من بيت مال المسلمين ثمانين ألفاً فلترد من مال ولدي فإن لم يف مالهم فمال آل الخطاب.»^{١٤} وزهده في الطعام واللباس مشهور.

ويقال نحو ذلك في الإمام علي، فقد كان مغالياً في الزهد والعدل، ومن أقواله: «تزوجت بفاطمة وما لي فراش إلا جلد كبش، ننام عليه بالليل ونعلق عليه ناضحنا بالنهار، وما لي خادم غيرها». وجاءه في أيام خلافته مال من أصبهان فقسمه على سبعة أسهم، فوجد فيه رغيفاً فقسمه على سبعة أسهم ودعا أمراء الأسباع فأقرع بينهم لينظر أيهم يُعطى أولاً، ولم يبين آجرة على آجرة ولا لبنة على لبنة ولا قصبه على قصبه، وكان يأتي بحبوه من المدينة في جراب، وقيل إنه أخرج سيفاً له إلى السوق فباعه وقال: «لو كان عندي أربعة دراهم ثمن أزرار لم أبعه». ومناقبه لا تحصى.^{١٥}

وقد ساعد الخلفاء الراشدين على تأييد العدل والحق أن عمالهم كان أكثرهم من أهل التقوى وحسن الاعتقاد في الإسلام، فكان عمر إذا اكتسب أحد عماله مالاً من تجارة أو سبيل آخر غير عطائه المفروض له قاسمه عليه وهو لا يرى في ذلك غبناً، كذلك فعل بسعد بن أبي وقاص عامله على الكوفة، وعمرو بن العاص عامله على مصر، وأبي هريرة عامله على البحرين^{١٦} وغيرهم.

ولا غرابة في ذلك؛ لأن العامل إذا رأى خليفته زاهداً تقياً يمنع نفسه من كل شيء، ويستهلك في مصلحة الأمة فإنه يقتدي به ولو كان ذلك مخالفاً لرأيه، على أن الخليفة نفسه لا يولي أعماله إلا من يكون على رأيه وخلقه، وخصوصاً عمر، فقد كان شديداً على العمال يتفقدهم كل سنة، ويعزلهم لأقل تهمة، ذكر أنه استعمل على حمص رجلاً اسمه عمير بن سعد، فلما انقضت السنة كتب إليه: «أقدم إلينا» فلم يشعر عمر إلا وقد قدم إليه الرجل ماشياً حافياً عكازه في يده، وأدواته ومزوده وقصعته على ظهره، فلما رآه عمر قال: «يا عمير أأجبتنا أم البلاد بلاد سوء؟» فقال: «يا أمير المؤمنين أما نهاك الله أن تجهر بالسوء وعن سوء الظن؟ وقد جئت إليك بالدنيا أجزها بقرابها.» فقال: «وما معك من الدنيا؟» قال: «عكازة أتوكأ عليها وأدفع بها عدواً إن لقيته، ومزود أحمل به طعامي.» فقال: «ما صنعت بعملك يا عمير؟» قال: «أخذت الإبل من أهل الإبل، والجزية من أهل الذمة، ثم قسمتها بين الفقراء والمساكين وأبناء السبيل، فوالله يا أمير المؤمنين لو بقي عندي منها شيء لأتيتك به.» فقال له: «عد إلى عمك.»^{١٧}

ولا بد لنا مع ذلك من أن نقف هنيهة للنظر في أمر يفتقر إلى تفسير، قلنا إن عمر لم يكن يختزن مالاً ونهى عن اختزانه، فلو كانت الأموال التي ترد إلى بيت المال تفرق على السواء

كما كانت تفرق الغنائم في أيام النبي وأبي بكر لهان عليه أن لا يختزن، ولكنه فرض إعطية معينة يتناولونها كل عام. ونعلم أيضاً أن الأموال زادت كثيراً في أيامه بما انضم إليهم من الأعمال بالفتح، وكلها تؤدي الخراج والجزية فضلاً عما يلحق بيت المال من الغنائم، فما الذي كان يفعله عمر بما يفيض من تلك الأموال بعد دفع الأعطية المذكورة؟ يظهر أنه كان يفرقه في أهل الحاجة أو لعله كان يستبقي بعضه على أن يفرقه، ولا يعد ذلك اختزاناً؛ لأنه إنما منع الاختزان للحرب.

(٢-٣) اقتناء المسلمين للأموال

على أن رأي عمر بعدم اختزان المال ينافي المبدأ الأساسي الذي تقام عليه الدول وتتأيد به السلطات؛ لأن اختزان الأموال من ضروريات الملك، ولكن المسلمين الأولين لم يكونوا يعدون الخلافة ملكاً سياسياً، ولذلك لم تطل مدتهم إلا ريثما انقضى عصر النبوة وزالت دهشتها، فعاد الناس إلى فطرتهم وتسابقوا إلى حشد الأموال والاستئثار بالسلطة.

وقد باشروا ذلك في أيام عثمان بن عفان (سنة ٣٣-٣٥هـ)؛ لأنه لم يكن شديداً مثل عمر وكان مع ذلك أموياً، فاعتز الأمويون به وأرادوا أن يعيدوا لأنفسهم السلطة التي كانت لهم في الجاهلية، وكان بنو هاشم قد سلبوهم إياها بعد الإسلام لأن النبي منهم، فأخذ عثمان يولي الأعمال رجالاً من أقربائه وفيهم من لم يعتنق الإسلام إلا ياساً من فوزه على المسلمين، وكثرت في أيامه الفتوح وفاضت الغنائم فكان يستخص أهله منها بأكثر من سائر الصحابة، كما فعل بغنائم إفريقية سنة ٢٧هـ فإن المسلمين حاربوها وعليهم عبد الله بن سعد (أخو عثمان من الرضاع) فبلغت غنائمهم منها ٢٥٠٠٠٠٠ دينار أعطى خمسها إلى مروان بن الحكم وزوجه ابنته^{١٨} وكان هذا الخمس من حقوق بيت المال، وأبطل عثمان محاسبة العمال؛ لأنهم من أهله، فزادوا طمعاً في حشد الأموال لأنفسهم، وخصوصاً معاوية بن أبي سفيان عامله على الشام وهو أكثرهم دهاءً وأبعدهم مطمعاً، فكان في مقدمة الذين أبطلوا قاعدة عمر في منع المسلمين من الزرع واتخاذ الضياع ونحوها.

وكيفية ذلك أن المسلمين لما فتحوا الشام وأقروا الأرض في أيدي أصحابها، كان جانب كبير منها ملكاً للبطارقة قواد جند الروم، فلما غلبت الروم وفر البطارقة أو قتلوا ظلت ضياعهم سائبة لا مالك لها فأوقفها المسلمون على بيت المال، فكان العمال يقبلونها كما

يقبل الرجل ضيعته (أي يضمنها) ويضيفون دخلها إلى بيت المال، فلما استقر معاوية على ولاية الشام واقتدى بالروم في البذخ واتخاذ الحاشية لم يعد راتبه يكفيه، ورأى من عثمان ضعفاً وميلاً فكتب إليه أن الذي أجراه عليه من الرزق في عمله لا يقوم بمؤن من يقدم عليه من وفود الأجناد ورسل أمرائهم ومن رسل الروم ووفودهم، ووصف في كتابه هذه المزارع وأن لا مالك لها وليست هي من قرى أهل الذمة ولا الخراج وسأله أن يقطعه إياها،^{١٩} وكان عمر قد جعل لمعاوية على عمله في الشام راتباً مقداره ألف دينار في السنة ٢٠ وهو كثير بالنظر إلى رواتب العمال في تلك الأيام، فلما طلب من عثمان أن يقطعه تلك الضياع أجابه إلى طلبه فوضع يده عليها وجعلها حبساً على فقراء أهل بيته، فجراه ذلك على التماذي في اقتناء الأرض وبيعها في أيام خلافته والإذن للمسلمين في ذلك.

واقتدى بمعاوية غيره من العمال وسائر الصحابة، فاقتنوا الضياع والعقار وفيهم جماعة من كبار الصحابة المعروفين مثل طلحة والزبير وسعد وغيرهم، وزادت أموالهم وظهر الغنى فيهم حتى عثمان نفسه فإنه اقتنى الضياع الكثيرة واخترن الأموال، فوجدوا عند خازنه بعد موته ١٥٠٠٠٠٠ دينار و ١٠٠٠٠٠٠٠ درهم وقيمة ضياعه بوادي القرى وحنين وغيرهما ١٠٠٠٠٠٠ دينار، وحلّف خيلاً وإبلًا^{٢١} والظاهر أن عثمان اندفع إلى تسهيل الثروة على المسلمين بما زاد عنده من الأموال، وأغراه أهله وخصوصاً معاوية، ثم صار امتلاك العقار مألوفاً شائعاً.

ومن أسباب شيوع الأملاك بين المسلمين أن عثمان أقطع هو وخلفاؤه بعض الأرض مما لم يتعين مالكوه على أن يدفعوا شيئاً لبيت المال في مقابل الإيجار أو الضمان كما تقدم، فلما حصلت فتنة الأشعث سنة ٨٢هـ حرق الديوان وضاعت السجلات فأخذ كل قوم ما يليهم.^{٢٢}

على أن المسلمين لم يكونوا راضين عن أعمال معاوية في هذا الشأن؛ لأنه لم يساو بينهم فيه فنقموا عليه وخصوصاً الفقهاء ورجال التقوى، وفي حكاية أبي ذر الغفاري ما يغني عن البيان؛ فقد كان هذا الرجل مغالياً في التمسك بقاعدة عمر، وكان يرى «أن المسلم لا ينبغي له أن يكون في ملكه أكثر من قوت يومه وليلته أو شيء ينفقه في سبيل الله أو يعده لكريم»،^{٢٣} وكان يقوم في الشام ويقول: «يا معشر الأغنياء، واسوا الفقراء، بشر الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله بمكاو من نار تكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم.» وما زال يقول ذلك ويكرره حتى ولع الفقراء بقوله وأوجبه على الأغنياء، فشكا الأغنياء إلى معاوية ما يلقون منهم، وكان معاوية يشكو أمرهم من شكايتهم؛

لأن أبا ذر وَبَحَّه غير مرة لاختزانه المال، ومما قاله له على أثر بناءه قصر الخضراء في دمشق، وقد سأله معاوية: «كيف ترى هذا؟» فقال أبو ذر: «إن كنت بنيت من مال الله فأنت من الخائنين، وإن كنت بنيت من مالك فإنك من المرفين.»^{٢٤} فعظم ذلك على معاوية فأراد أن يوقعه في ما يوجب محاكمته فبعث إليه بألف دينار أراد أن يغريه بها ثم يتهمه باكتناز المال، فلما وصلت الدنانير إلى أبي ذر فرقها حالاً مع أنها وصلت له ليلاً، وجاءه رسول معاوية في الصباح يزعم أنه دفع المال إليه خطأ وأن معاوية يطلبه فأخبره أنه أنفق في ساعته، فلم ير معاوية سبيلاً إلى اتهامه بالفتنة فكتب إلى عثمان: «إنك أفسدت الشام على نفسك بأبي ذر.» فكتب إليه: «احمله على قتب بغير وطاء.»^{٢٥} فلما جاء المدينة حاكمه عثمان فلم يرهب سلطانه وجاهر بما يراه من جشع بني أمية وخروجهم عن الحق، فأخرجه عثمان من المدينة إلى الربذة بالعنف وظل هناك حتى مات، فنقم المسلمون بموته على عثمان في جملة ما نقموه عليه إلى مقتله.

فلما قتل عثمان سنة ٣٥هـ وقامت الفتنة في الخلافة وأرادها معاوية لنفسه، رأى بين دعائها من هم أحق بها منه نسباً وسابقة، فاحتال إليها بالمال فازدادت رغبته في الاستكثار منه لئذله في إنشاء الأحزاب، ولا غرو فإن المال قوة تتحول إلى ما شئت من القوى، وهو منذ القدم مرجع المشروعات العظمى، ولا يزال حتى اليوم المحور الذي تدور عليه سياسة العالم المتمدن، فما من حرب أو سلم أو محالفة أو معاهدة وما من فتح أو حصار إلا والمحرك عليه أو الداعي إليه «المال»، وكذلك فعل معاوية فاستخدم بالمال جماعة من دهاة العرب نصره بالدهاء والسياف، حتى أفضت الخلافة إليه بعد واقعة صفين ولكنها لم تصف له إلا بعد مقتل علي (٤٠هـ) وتنازل الحسن له عنها، والناس مع ذلك يعلمون أن معاوية إنما فاز ببذل المال حتى قال زين العابدين ابن حفيد الإمام علي: «إن علياً كان يقاتله معاوية بذهبه.»^{٢٦} وسار بنو أمية على خطوات معاوية في ذلك، فجعلوا المال أكبر نصير لهم على دعاة الخلافة من بني هاشم وعلى الخوارج وغيرهم، فجرهم ذلك إلى الاستكثار منه بأي وسيلة كانت كما سيأتي.

فالثروة في عصر الراشدين كانت محرمة على المسلمين، ولكن تحريمها لم يبق طويلاً؛ لأن بقاءه يقتضي بقاء عمر بن الخطاب، أو من يكون في مثل مناقبه وتقواه مع بقاء العرب على الفطرة البدوية مما يخالف نواميس العمران، فلذلك لم يكد يختلط العرب بالروم والفرس حتى تآقت نفوسهم إلى الترف وحشد الأموال وزادهم ميلاً إلى ذلك رغبة بني أمية في الاستكثار منها، فانقضى عصر الراشدين ولم ير المسلمون مثله بعده، وظل

أبو بكر وعمر مضرب أمثال القوم قرونًا متطاولة، إذا اعوج حاكم أو خليفة طلبوا إليه أن يقتدي بهما، وخصوصًا عمر، فقد كانوا يحاولون التشبه بعدله وحزمه وشدته في الحق، حتى إن أشهر عمال بني أمية ظلماً ودهاءً أرادوا الاقتداء به في ذلك، فتهوروا وانقلب فيهم إلى الظلم والعسف، يقال إن زياد ابن أبيه أراد أن يتشبه بعمر بن الخطاب في ضبط الأمور والحزم والصرامة وإقامة السياسات إلا أنه أسرف وتجاوز الحد، ثم أراد الحجاج بن يوسف أن يتشبه بزياد فأهلك ودمر.^{٢٧}

(٣) عصر بني أمية (من سنة ٤١-١٣٢هـ)

تمتاز دولة بني أمية عن دولة الراشدين بأن السلطة تحولت فيها من الخلافة الدينية إلى الملك السياسي، وتمتاز عن الدولة العباسية بأنها عربية بحتة شديدة التعصب للعرب كثيرة الاحتقار لسواهم، ولذلك فإن أهل الذمة وغيرهم من سكان البلاد الأصليين قاسوا من خلفاء بني أمية ومن عمالهم الأمور الصعاب، حتى الذين أسلموا منهم فإن العرب كانوا يعاملونهم معاملة العبيد وكانوا يسمونهم «الموالي»، ويعدون أنفسهم ذوي إحسان عليهم لأنهم أنقذوهم من الكفر، وإذا صلوا خلفهم في المسجد حسبوا ذلك تواضعًا لله، وكان بعض العرب إذا مرت به جنازة مسلمة قال: «من هذا؟» فإذا قالوا: «قرشي» قال: «وا قوماها!» وإذا قالوا: «عربي» قال: «وا بلدتاه!» وإذا قالوا: «مولى» قال: «هو مال الله يأخذ ما شاء ويدع ما شاء.» وكانوا يرمون الموالي من الكنى ولا يدعونهم إلا بالأسماء والألقاب، ولا يمشون في الصف معهم^{٢٨} وكانوا يسمونهم العلوج، وفي كتاب الموالي للجاحظ أن الحجاج لما قبض على الموالي الذين حاربوا مع ابن الأشعث أراد أن يفرقهم حتى لا يجتمعوا، فنقش على يد كل واحد منهم اسم البلدة التي وجهه إليها، وقد تولى ذلك النقش رجل من بني عجل فقال الشاعر:

وأنت من نقش العجلي راحته وفر شيخك حتى عاد بالحكم^{٢٩}

وسنعود إلى تفصيل ذلك في الكلام عن نظام الهيئة الاجتماعية في المملكة الإسلامية في جزء آخر من هذا الكتاب، وإنما أشرنا إلى ذلك هنا لبيان مقدار تعصب العرب في دولة بني أمية على غير العرب ولو كانوا مسلمين.

وكان من جملة نتائج تعصب بني أمية للعرب واحتقارهم سائر الأمم أنهم اعتبروا أهل البلاد التي فتحوها وما يملكون رزقًا حلالًا لهم، يدل على ذلك قول سعيد بن العاص

عامل العراق: «ما السواد إلا بستان قريش، ما شئنا أخذنا منه وما شئنا تركناه.»^{٣٠} وقول عمرو بن العاص لصاحب «إخنا» لما سأله عن مقدار ما عليهم من الجزية فقال عمرو: «إنما أنتم خزانة لنا، إن كثر علينا كثرنا عليكم وإن خف عنا خففنا عنكم.»^{٣١} فاتخذوا ذلك ونحوه ذريعة للاستيلاء على ما شاءوا من أموال الناس، وقد جرأهم على ذلك معاوية إذ جعل بعض الأعمال طعمة لبعض عماله والبعض الآخر ضمنه بمال زهيد، فعل ذلك في بادئ الرأي ترغيباً لهم في نصرته، ثم توالى عليه وعلى من خلفه من بني أمية الحروب مع أحزاب بني هاشم والخوارج وغيرهم، فاضطروا إلى الاستكثار من الأموال ولا سبيل إلى جمعها إلا بالخراج والجزية من أهل البلاد، فاستخدموا من العمال من يثقون باقتدارهم على جمع الأموال فضلاً عن الحرب، وأشد أولئك العمال وطأة الحجاج بن يوسف عامل عبد الملك على العراق، واحتاج عبد الملك إلى مقاومة جماعة من مناظريه على الخلافة، وفيهم عبد الله بن الزبير في مكة، والمختار بن أبي عبيد في العراق، وغيرهما، فوكل ذلك إلى الحجاج وأمثاله فاستخدموا العنف في تحصيل الأموال بحق وبغير حق.^{٣٢}

(٣-١) أجور العمال

وكان عمال بني أمية يجورون على أصحاب الأرض من أهل الذمة في التحصيل ونحوه، لا يهتمهم بقي لهم من المحصول شيء أم لا، وكان الخراج يومئذ على المساحة، فيؤخذ على الأرض مال معين زرعت أم لم تزرع، وكان من شروط الخراج أن يستبقى لأصحاب الأرض ما يجبرون به النوائب والحوادث، ومما يحكى أن الحجاج كتب إلى عبد الملك بن مروان يستأذنه في أخذ تلك البقية منهم فأجابته: «لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك، وأبق لهم لحوماً يعقدون بها شحوماً.»^{٣٣}

والظاهر أن الضغط على أهل القرى وأصحاب الأرض حمل بعضهم على الإسلام احتماء به فأصبحوا من الموالي، فلم يمنع ذلك تحصيل الخراج والجزية منهم فألزمهم الحجاج^{٣٤} الخراج مع أنهم تنازلوا عن مغارسهم لأهلهم وغادروا القرى وسكنوا الأمصار فراراً من تلك الضرائب، فأمر الحجاج بردهم وطالبهم بالخراج لأن المسلمين كانوا إلى ذلك الحين لا يقيمون إلا في المدن التي بنوها هم، وأهل البلاد الأصليون يقيمون في القرى للزرع والحرب، فمن اعتنق منهم الإسلام رفع الخراج عن رأسه، وصار ما كان في يده من الأرض وداره إلى أصحابه، يؤدون عنها ما كان يؤدي من الخراج كما تقدم، وينزل هو إلى الأمصار كالكوفة والبصرة والفسطاط.

ف فعل ذلك في أيام الحجاج جماعة كبيرة، ربما التمسوا به النجاة من الضغط فإذا هو ملاقيهم، وكتب الحجاج إلى الأمصار: «أن من كان له أصل في قرية فليرجع إليها لتؤخذ منه الجزية والخراج»، فعل ذلك في أيام ابن الأشعث فخرج الناس وهم يبكون وينادون: «يا محمدا! يا محمدا!» ولا يدرون إلى أين يذهبون، فاضطروا إلى الانضمام للأشعث على الحجاج.^{٢٥}

ولم تكن تلك المعاملة خاصة بالحجاج من عمالهم، فقد فعله مثله أيضًا يزيد بن أبي مسلم عامل يزيد بن عبد الملك على إفريقية^{٢٦} وكذلك فعل الجراح في خراسان^{٢٧} وغيره فيما وراء النهر^{٢٨} وكان أهل سمرقند قد أسلموا على أن ترفع الجزية عنهم، فظلوا يأخذونها منهم فعادوا إلى دينهم.

أما النصارى وغيرهم من أهل الذمة الذين ظلوا على دينهم فيكفي في تمثيل حالهم اعتبار ما تقدم من معاملة الذين أسلموا منهم، فكانوا يسومونهم العذاب في تحصيل الجزية، ورأى هؤلاء أن اعتناق الإسلام لا ينجيهم من ذلك، فعمد بعضهم إلى التلبس بثوب الرهبنة؛ لأن الرهبان لا جزية عليهم، فأدرك العمال غرضهم من ذلك فوضعوا الجزية على الرهبان، وأول من فعل ذلك منهم عبد العزيز بن مروان عامل مصر فأمر بإحصاء الرهبان، وفرض على كل راهب دينارًا^{٢٩} وهي أول جزية أخذت من الرهبان، وأمثال هذه الحوادث كثيرة في تاريخ بني أمية.

ولم يكن ذلك كل ما اقترفوه في سبيل جمع المال، فإنهم زادوا الخراج عما كان عليه في أيام الراشدين، بدأوا بذلك من أيام معاوية فأراد أن يزيد قيراطًا، فكتب إلى وردان مولى عمرو بن العاص أمير مصر أن: «زد على كل امرئ من القبط قيراطًا»، فكتب إليه: «كيف أزيد عليهم وفي عهدهم أن لا أزيد عليهم؟»^{٣٠} ولعل عمرًا لم يطعه في ذلك لأن مصر طعمة له، فلما انتقلت إلى خلفاء بني أمية بعد عمرو زادوا في الخراج ما شاءوا، وأشهر من فعل ذلك عبيد الله بن الحبحاب متولي الخراج من قبل هشام بن عبد الملك (سنة ١٠٥-١٢٥هـ) فإنه زاد على القبط قيراطًا في كل دينار فلم يصبر القبط على ذلك، وكانوا لا يزالون هم السواد الأعظم، فثاروا فحاربهم المسلمون وقتلوا منهم جمعًا كبيرًا، وحدث نحو ذلك على يد أسامة بن زيد التنوخي متولي الخراج فإنه أوقع في النصارى وأخذ أموالهم، وكثر الالتجاء إلى الرهبنة في أيامه فأراد أن يمنع ذلك لأنه يضر في الخراج والجزية، فأحصى الديور والرهبان كافة ووسم أيدي الرهبان بحلقة من حديد فيها اسم

الراهب واسم الدير وتاريخه، فكل من وجده بغير وسم قطع يده، وألزم كل نصراني بمنشور يحمله يدل على أنه أدى ما عليه، وكتب إلى العمال بأن من وجد من النصارى وليس معه منشور أن يؤخذ منه عشرة دنانير، ثم كبس الديارات وقبض على عدة من الرهبان بغير وسم، فحضر أعناق بعضهم وضرب باقيهم حتى ماتوا تحت الضرب.^{٤١} على أن ذلك لم يكن برضى الخليفة، فلما بلغ هشام بن عبد الملك ذلك كتب إلى عامله بمصر أن يجري النصارى على عوائدهم وما في أيديهم من العهود، ولم يطل العمل بهذا الأمر فعاد العمال إلى ظلمهم، وفي جملتهم حنظلة بن صفوان فإنه زاد في الخراج وأحصى الناس والبهائم، وجعل على كل نصراني وسمًا صورة أسد وتتبعهم فمن وجده بغير وسم قطع يده.^{٤٢} وقس على ذلك أمثلة كثيرة من شدة عمال بني أمية على أهل الذمة والموالي وغيرهم من العرب.

ومن أمثلة ما اقترفه بنو أمية من زيادة الخراج والجزية أن أهل الجزيرة بالعراق كانت جزيتهم دينارًا، ومُدَّين قمحًا، وقسطين زيتًا، وقسطين خلًّا في العام، فلما تولى عبد الملك بن مروان استقل ذلك، فبعث إلى عامله فأحصى الجماجم وجعل الناس كلهم عمالًا بأيديهم، وحسب ما يكسب العامل سنته كلها ثم طرح من ذلك نفقته في طعامه وأدمه وكسوته، وطرح أيام الأعياد في السنة كلها فوجد الذي يحصل بعد ذلك في السنة لكل واحد أربعة دنانير، فألزمهم ذلك جميعًا وجعلها طبقة واحدة.^{٤٣} ولم تكن ضرائبهم قاصرة على أهل الذمة والموالي، ولكنها شملت العرب المسلمين أنفسهم، وذلك أن محمدًا أخا الحجاج بن يوسف لما تولى اليمن أساء السيرة وظلم الرعية، وأخذ أراضي الناس بغير حقها وضرب على أهل اليمن خراجًا سماه «الوظيفة»، فلما ولي عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله هناك بإلغاء تلك الوظيفة والاقتصار على العشر.^{٤٤} وكان عمال بني أمية في فارس يخرصون الثمار على أهلها؛ أي يحزرون مقدارها، ثم يقومونها بسعر دون سعر الناس الذي يتبايعون به، فيأخذونها قرفًا على قيمتهم التي قدروها.^{٤٥}

وكان من أساليبهم في الاستكثار من الأموال ضرب الضرائب على الأرض الخراب، وكانوا يفرضون على الأهالي هدية في عيد النيروز بلغت في أيام معاوية ١٠٠٠٠٠٠٠ درهم^{٤٦} وفرضوا مالًا على من يتزوج وعلى من يكتب عرضًا^{٤٧} وكانوا يكيلون للعامل

بكيل وللأكار بكيل آخر، ويكلفون أهل الخراج أرزاق العمال، وأجور المدى وحمولة الطعام، وثمان صحف وقراطيس، وأجور الكياليين ومؤونتهم، وإذا أتى أحدهم بالدرهم ليؤديها في خراجه يقطع الجابي منها طائفة ويقول: «هذا رواجها وصرفها».^{٤٨}

ولم يكن عمال بني أمية يأتون هذه الأعمال من عند أنفسهم دائماً، بل كثيراً ما كانوا يفعلونها بأمر خلفائهم كما قد رأيت مما كتبه معاوية إلى وردان، وكان ذلك شأنه في تحريض عماله على جمع الأموال وهم يخترعون له الطرق للاستكثار منها^{٤٩} وكذلك فعل من جاء بعده وخصوصاً عبد الملك؛ لأنه كان شديد الحاجة إلى المال ومناه الله بالحجاج فلم يترك وسيلة في استخراج المال إلا اتخذها، أما لو أراد الخلفاء إبطال هذه المظالم لهان عليهم إبطالها؛ لأن العمال في أيام عمر بن الخطاب كانوا يرتكبون مثل ذلك فلا يسكت عمر عنهم.

ولما جار عمال الأهواز في أيامه شكاهم أبو المختار يزيد بن قيس بقصيدة، بين فيها أرباحهم من أهل الرساتيق والقرى وسماهم في قصيدته، وحرص عمر على مقاسمتهم ما ربحوه، إلى أن قال:

فقاسمهم أهلي فداؤك إنهم سيرضون إن قاسمتهم منك بالشرط
ولا تدعوني للشهادة إنني أغيب ولكني أرى عجب الدهر

فبعث عمر إليهم فقاسمهم شطر أموالهم حتى أخذ نعلًا وترك نعلًا، ولم يكتف بمقاسمة العمال ولكنه قاسم بعض إخوتهم، فاعترض هؤلاء، فقال أحدهم لعمر: «إني لم أَل لك شيئاً». فقال له: «أخوك على بيت المال وعشور الأبله وهو يعطيك المال تتجر به». فأخذ منه عشرة آلاف.^{٥٠}

وكانت مشاطرة عمر عماله حجة اتخذها معاوية بعد ذلك في مشاطرة العمال، فلم يكن يموت له عامل إلا شاطر ورثته وهو يقول: «إنها سنة سنها عمر». ثم تدرج إلى استصفاء أموال الرعية، وهو أول من فعل ذلك.^{٥١}

فالعمدة في حفظ النظام على الرأس، فإذا صلح صلحت الأعضاء، فقد رأيت أن خلفاء بني أمية طلبوا المال لقيام دولتهم بأي وسيلة كانت، فأمدوا العمال بالسلطة وأطعموهم فعمد هؤلاء إلى إحراز الأموال إلى أنفسهم أيضاً، واقتدى بهم العمال الصغار

كالكاتب والجابي ونحوهما، فزادت شكوى أصحاب الأرض فاضطر العمال إلى إخراج أعمال الجباية من العرب وتسليمها إلى الموالي، ومنهم الدهاقين أصحاب الضياع في العراق، فعل ذلك ابن زياد عامل الخراج سنة ٦٤هـ فعاتبه بعضهم فأجابته: «كنت إذا استعملت العربي كسر الخراج، فإذا أغرمت عشيرته أو طالبته أو غرت صدورهم، وإن تركته تركت مال الله وأنا أعرف مكانه، فوجدت الدهاقين أبصر بالجباية وأوفى بالأمانة وأوهن بالمطالبة منكم، مع أنني جعلتكم أمناء عليهم لئلا يظلموا أحداً.»^{٥٢}

وفي كلام القاضي أبي يوسف في عرض وصيته للرشيد بشأن عمال الخراج ما يبين الطرق التي كان أولئك الصغار يجمعون الأموال بها، قال: «بلغني أنه قد يكون في حاشية العامل أو الوالي جماعة، منهم من له حرمة ومنهم من له إليه وسيلة ليسوا بأبرارٍ ولا صالحين، يستعين بهم ويوجههم في أعماله يقتضي بذلك الذمات فليس يحفظون ما يوكلون بحفظه ولا ينصفون من يعاملونه، إنما مذهبهم أخذ شيء من الخراج كان أو من أموال الرعية، ثم إنهم يأخذون ذلك كله — فيما بلغني — بالعسف والظلم والتعدي، ويقيمون أهل الخراج في الشمس ويضربونهم الضرب الشديد، ويعلقون عليهم الجرار ويقيدونهم بما يمنعهم من الصلاة، وهذا عظيم عند الله شنيع في الإسلام.»^{٥٣}

وكان شأن بني أمية وعمالهم وجبااتهم على نحو ما تقدم حين تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز سنة ٩٩هـ وكان تقياً منصفاً، فأراد أن يرد الأمور إلى ما كانت عليه في أيام سميّه وجده لأمه عمر بن الخطاب، فأصدر أوامره إلى العمال بإبطال تلك المظالم وعينها بأسمائها مفصلة^{٥٤} وأبطل لعن علي على المنابر وكان أهله قد اقتنوا الضياع وأخذوا كثيراً منها من أهل الذمة بغير حق، ففتح بابه للناس وأعلن: «أن من كانت له ظلمة فليأت.» فأتاه المظلومون وفيهم النصارى واليهود والموالي وغيرهم، ومنهم من يشتكي اختلاس ماله، وآخر اغتصاب ضيعته، وكان ينصفهم بالحق والعدل ولو كان الحكم على ابنه أو أخوته أو أبناء عمه، قال ابن الأثير: «وقال عمر بن عبد العزيز لمولاه مزاحم: إن أهلي أقطعوني ما لم يكن لي أن أخذه ولا هم أن يعطوني، وإني قد هممت برده على أربابه، قال: فكيف تصنع بولدك؟ فجرت دموعه وقال: أكلهم إلى الله^{٥٥} وأخذ أموال أعمامه وأولادهم وسماها «مظالم»^{٥٦} فلما رأى أهله ذلك خافوا على سلطانهم، وهو إنما قام بالمال فإذا خرجت الضياع والأموال من أيديهم ذهب ضياعاً، فمشوا إلى عمته فاطمة بنت مروان وشكوه إليها فأتته فقال لها: «إن الله بعث محمداً ﷺ رحمة ولم يبعثه عذاباً إلى الناس كافة.»^{٥٧}

ولما رأى الموالي عدله وتقواه اغتتموا الفرصة وشكوا إليه ما يقاسونه من الذل والضغط، وكان الجراح بن عبد الله الحكمي عامل خراسان قد أرسل إلى عمر بن عبد العزيز في الشام وفدًا: رجلين من العرب ورجلًا من الموالي، فتكلم العربيان والمولى ساكت فقال له عمر: «ما أنت من الوفد؟» قال: «بلى» قال: «فما يمنعك من الكلام؟» فقال: «يا أمير المؤمنين، عشرون ألفًا من الموالي يغزون بلا عطاء ولا رزق، ومثلهم قد أسلموا من أهل الذمة يؤخذون بالخراج، وأميرنا عصبي جاف يقوم على منبرنا فيقول: أتيتكم حفيًا، وأنا اليوم عصبي، والله لرجل من قومي أحب إليّ من مائة من غيرهم، وهو بعد سيف من سيوف الحجاج قد عمل بالظلم والعدوان.»^{٥٨} فقال عمر: «أحرّ بمثلك أن يوفد» وكتب إلى الجراح: «انظر من صلى قبلك فضع عنه الجزية.» فرغب الناس في الإسلام وتسارعوا إليه فقبل للجراح: «إن الناس قد سارعوا إلى الإسلام نفورًا من الجزية فامتحنهم بالختان.» فكتب الجراح إلى عمر بذلك فأجابته: «إن الله بعث محمدًا داعيًا ولم يبعثه خاتنًا.»^{٥٩} وفعل عمر نحو ذلك مع عامله على مصر حيان بن شريح، وكان حيان قد كتب إليه: «أما بعد فإن الإسلام قد أضر بالجزية حتى سلفت من الحارث بن ثابتة عشرين ألف دينار أتممت بها عطاء أهل الديوان، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأمر بقضائها فعل.» فكتب إليه: «أما بعد فقد بلغني كتابك، وقد وليتك جند مصر وأنا عارف بضعفك، وقد أمرت رسولي بضربك على رأسك عشرين سوطًا، فضع الجزية عن أسلم، قبّح الله رأيك، فإن الله بعث محمدًا هاديًا ولم يبعثه جابيًا، ولعمري لعمر أشقى من أن يدخل الناس كلهم في الإسلام على يديه.»^{٦٠}

وقس على ذلك عماله الآخرين، فإنه عزل من لم يوافقهم فأصبحت الدولة ورجالها كلها ضده؛ لأنه حاول إصلاح الأمور بالعنف دفعة واحدة والطفرة محال، وما في بني أمية وعمالهم إلا من كره ذلك منه، فلم يصبروا على خلافته، وانتهت خلافته في ظروف غامضة سنة ١٠١هـ/٧٢٠م ويعدّه المؤرخون من الخلفاء الراشدين، وإذا قالوا «العمرين» أرادوه وعمر بن الخطاب.^{٦١}

فترى مما تقدم أن القواعد الأساسية التي قام عليها الإسلام تدعو إلى الإنصاف والرفق، ولكن تطبيق هذه القواعد اختلف باختلاف الذين يتولون شؤونها، ولو أتىح لعمر بن عبد العزيز أن يعيدها إلى ما كانت عليه في عهد ابن الخطاب لأمّحت مظالم بني أمية، ولكنه جاء في غير أوانه فذهب سعيه هدرًا، ولما مات عادت الأمور إلى مجاريها

ورافقها رد الفعل فصارت إلى أشد مما كانت عليه قبله، وبالغ العمال في الاستبداد والعسف وشددوا في استخراج الخراج وزادوه، حتى اضطر بعض أصحاب الأرض إلى الإلجاء؛ أي أن يلجئوا أراضيهم إلى بعض أقارب الخليفة أو العامل تعززًا به من جباة الخراج كما سيأتي.

أما الخلفاء فإنهم زادوا انغماسًا في الترف، وأولهم يزيد بن عبد الملك فإنه انقطع إلى اللهو والخمر، واشتغل عن مصالح الدولة بجاريته: سلامة، وحبابة وحديثهما مشهور،^{٦٢} وخلفه أخوه هشام وكان بخيلًا، وفي أيامه زيدت الضرائب في مصر على يد الحباب كما تقدم، وجاء بعده الوليد بن يزيد بن عبد الملك وكان مثل أبيه في اللهو والخمر فقتله أهله وولوا يزيد بن الوليد بن عبد الملك سنة ١٢٦هـ، وكان عازمًا على إصلاح الأمور اقتداءً بعمر بن عبد العزيز، كما يؤخذ من خطاب ألقاه عند مبايعته،^{٦٣} فأصابه من الفشل نحو ما أصاب عمر؛ لأن الأحوال كانت غير ملائمة، وفي أيام خلفه مروان بن محمد تغلب بنو العباس وصارت الخلافة إليهم.

وكان بنو أمية قد انغمسوا في الترف واللهو والخمر، وأصبحوا لا ينظرون إلى ما يؤيد سلطانهم ولا يبالون في انتقاء عمالهم، وربما ولوا العامل عملاً بإشارة جارية أو مكافأة على هدية كما فعل هشام بن عبد الملك بالجنيدي بن عبد الرحمن، وكان الجنيدي قد أهدى امرأة هشام قلادة من جوهر فأعجبت هشامًا فأهدى هشامًا قلادة أخرى فولاه هشام على خراسان سنة ١١١هـ^{٦٤} وبلغ ثمن الجارية في أيام بني أمية ١٠٠٠٠٠٠ درهم وهي الذلفاء^{٦٥} وأصبح العمال لا هم لهم إلا حشد الأموال والاستكثار من الصنائع والموالي، ولم يعد أهل العدل يرضون بولاية الأعمال مخافة أن يقصروا بالمال الذي يطلبه الخلفاء، كما حدث ليزيد بن المهلب لما ولاه سليمان بن عبد الملك العراق، فقال يزيد في نفسه: «إن العراق قد أخربها الحجاج وأنا اليوم رجاء أهل العراق، ومتى قدمتها وأخذت الناس بالخراج وعذبتهم عليه صرت كالحجاج، أدخل على الناس الحرب وأعيد عليهم تلك السجون التي قد عافاهم الله منها، ومتى لم أت سليمان بمثل ما جاء به الحجاج لم يقبل مني.»^{٦٦} وقس على ذلك رأي غيره ممن يؤثرون الرفق، فلم يرغب في الولايات إلا أهل المطامع، وجعل الخلفاء من الجهة الأخرى يطمعونهم بالرواتب الفادحة، فبلغ رزق يزيد بن عمر بن هبيرة أمير العراق في أواخر أيام بني أمية ٦٠٠٠٠٠ درهم^{٦٧} وكان العمال يبذلون جهدهم في اختزان الأموال لأنفسهم لعلمهم أن الولاية غير ثابتة لهم، فكثرت أموالهم واتسعت ثروتهم

فبلغت غلة خالد القسري أمير العراق في أيام هشام ١٣٠٠٠٠٠٠٠ درهم^{٦٨} أي نحو مليون دينار، فأصبح الخلفاء لا يعزلون عاملاً من عمله إلا حاسبوه على ما عنده من المال، وكانوا في أيام معاوية يشاطرون العمال اقتداء بعمر بن الخطاب، ثم صاروا يحاكمونهم ويستخرجون كل ما تصل إليه معرفتهم من أموالهم، كما فعلوا بخالد القسري إذ وشى به كاتبه حيان النبطي أنه فرق ٣٦٠٠٠٠٠٠٠ درهم، فبعث هشام إليه من أخرج معظم هذا المال منه ومن عماله^{٦٩} ويسمون هذا العمل «استخراجاً» وكانوا يستخدمون الشدة فيه فوقع بين العمال والخلفاء تنافر زاد الخطر على دولة بني أمية.

أما ارتفاع الدولة الإسلامية في أيام بني أمية، أي مقدار ما كان يجتمع لهم من الخراج والجزية وغيرهما، فقد ضاع تفصيله في جملة ما ضاع من أخبارهم في الفتن، على أن المملكة الإسلامية بلغت في أيامهم اتساعاً عظيماً يعدل اتساعها في أيام العباسيين، ولكن عمدتهم كانت على العراق والجزيرة والشام ومصر، وأما الأطراف فقد كان خراجها يذهب بين العمال والكتاب والجباة، على أن كثيراً منها لم يكن يدفع شيئاً يستحق الذكر؛ لأن قدم الأمويين لم تكن راسخة فيها.

واختلفت جباية العراق والشام ومصر باختلاف السنين والعمال، وقد فصلنا ذلك في الجزء الأول من هذا الكتاب، وخلصته أن متوسط جباية العراق في أيامهم نحو ١٣٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم وجباية مصر ٤٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار (أو ٤٨٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم) وجباية الشام ١٧٢٠٠٠٠٠٠٠ دينار (أو ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم) فيكون ارتفاع هذه البلاد نحو ١٩٨٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم يضاف إليه أموال البلاد الأخرى مما لا نعرف مقداره.

وخلصته ما تقدم أن الأموال كانت تستخرج في أيام بني أمية بكثرة، ولكنها لا تسمى ثروة؛ لأنها كانت تصرف في الحروب لتأييد شوكتهم، فقد حاربوا علياً، والحسين بن علي، والمختار بن أبي عبيد، وعبد الله بن الزبير، وحاربوا الخوارج وغيرهم، ناهيك بما كان يقوم من الفتن بين القبائل العربية اليمينية والمضرية وبين العرب والموالي، فضلاً عما كان ينفقه الخلفاء والأمراء في البذخ واللهو والقصف.

(٤) الدولة العباسية

الدولة العباسية عصران، يختلف أحدهما عن الآخر اختلافاً عظيماً: العصر الأول وهو ما يعبرون عنه بالعصر الزاهر، يمتد من أول نشأة هذه الدولة سنة ١٣٢هـ إلى آخر أيام المأمون سنة ٢١٨هـ، وفيه بلغت الدولة العباسية قمة مجدها وأنشأت التمدن الذي نحن في صددده، وفيه أدركت ثروة الدولة الإسلامية أعظم ما بلغت إليه في عصر من العصور، وعليها مدار الكلام في هذا الكتاب.

والعصر الثاني — ويعبرون عنه بعصر التقهقر أو الاضمحلال — يبتدئ بخلافة المعتصم سنة ٢١٨هـ وينقضي بانقضاء الدولة العباسية من بغداد، وفيه تتهقر التمدن الإسلامي وقلت الثروة وضعفت الدولة حتى انحلت عراها وانقضت أيامها.

(٤-١) العصر العباسي الأول (من سنة ١٣٢ إلى ٢١٨هـ)

سبب قيام هذه الدولة

رأيت فيما تقدم أن العصر الأموي يمتاز عن عصر الراشدين بانقلاب الحكومة فيه من الخلافة الدينية إلى السياسية الدنيوية، وأن خلفاءها وعمالها إنما كان مهمهم جمع المال، وأنه يمتاز عن العصر العباسي بتعصب أهله للعرب واحتقارهم سائر الأمم، وخصوصاً الشعوب التي كانت تحت سلطانهم في البلاد التي دانت لهم؛ في مصر، والشام، والعراق، وفارس، وخراسان، وغيرها، وفيهم: القبط، والنبط، والروم، والسريان، والكلدان، والفرس، والترك، والسودان، وغيرهم — حتى الذين أسلموا منهم — فأصبحت تلك الأمم تئن من معاملتهم، وزادها نفوراً ما كانوا يتخذونه من العنف في تحصيل الخراج، وأصبحوا يودون الخروج من حوزتهم وينصرون كل من دعا إلى خلعهم^{٧٠} وخصوصاً الموالي، فإنهم باعتناقهم الإسلام خسروا أراضيهم ومنازلهم، وأصبحوا مطالبين بالذهاب إلى الحرب لحماية الدولة، فكان بنو أمية يخرجونهم إلى القتال مشاة بلا رزق ولا فيء، وكان خصوم هذه الدولة يغتتمون الفرص ويستنصرون الموالي عليها ويجعلون لهم الأرزاق وأول من فعل ذلك المختار بن أبي عبيد سنة ٦٦هـ؛ إذ جاء للانتقام من قتلة الحسين بالكوفة، فعظم ذلك على العرب وقالوا: «إن المختار قد أدنى بموالينا فحملهم على الدواب وأعطاهم فيئنا.» فقال لهم المختار يومئذ: «إذا أنا تركت مواليكم وجعلت فيئكم لكم تقاتلون معي بني أمية وابن الزبير، وتعطونني على

الوفاء عهد الله وميثاقه وما أطمئن إليه من الإيمان؟» فتفاوضوا فيما بينهم فقال أحدهم: «إن أطعتموني لم تخرجوا» فقالوا له: «لم؟» فقال: «لأنني أخاف أن تتفرقوا وتختلفوا، ومع الرجل شجعانكم وفرسانكم مثل فلان وفلان ثم معه عبيدكم ومواليكم وكلمة هؤلاء واحدة، ومواليكم أشد حنقًا عليكم من عدوكم، فهم مقاتلوكم بشجاعة العرب وعداوة العجم»^{٧١}

وكان ذلك شأن الموالي مع كل من قام يدعو إلى خلع بني أمية، ولذلك كثرت الخوارج في أيامهم وقام في نفوس العرب أن الخلافة لا يشترط فيها القرشية^{٧٢} على أن هذا الاعتقاد لم يتمكن من نفوس المسلمين إلا بعد أجيال، أما يومئذ فكان الدعاة أكثرهم من أهل بيت النبي، وفيهم العلويون من نسل الإمام علي ابن عم النبي، والعباسيون من نسل العباس عمه، وكان الخراسانيون من أكثر الناس نقمةً على بني أمية للأسباب التي قدمناها، فأخذوا بيد العباسيين وقائدهم أبو مسلم الخراساني، ولما نهضوا نهض معهم أعداء بني أمية من العرب وغير العرب في كل أنحاء المملكة الإسلامية، فضلاً عن أهل البلاد غير المسلمين، فدارت الدائرة على بني أمية وانتصر العباسيون، فجعلوا عاصمتهم في العراق بالقرب من أنصارهم.

وعرف العباسيون علة سقوط بني أمية، فتجنبوا الوقوع في مثلها، فاتخذوا الجند والأعوان من الفرس، واستبقوا الجند العربي أيضاً من ربيعة ومُضَرَّ رغبة في المحافظة على العصبية العربية لأنها عماد الإسلام.

ولم يكونوا يستطيعون التوفيق بين العنصرين؛ لأنهم انساقوا بطبيعة الأمور إلى الاختلاط بالفرس والتزيي بألبستهم من القلانس ونحوها، جعلوا ذلك فرضاً واجباً عليهم، وأول من أخذ الناس بلبسها المنصور سنة ٧١٥٣^{٧٣} فأمرهم بلبس القلانس الطوال المفرطة الطول، فقال أبو دلامة:

وكنا نُرجِّي من إمام زيادة فزاد الإمام المصطفى في القلانس
نراها على هام الرجال كأنها دنان يهود جللت بالبرانس

على أن غضب العرب لم يغير شيئاً من مجاري الأمور، فاتخذ الخلفاء أمهات أولاد من الفرس، أولادهم أولادًا تولوا الخلافة، وفيهم ميل فطري إلى العنصر الفارسي، وازداد هذا العنصر تغلبًا في بلاد الخلفاء بما اتخذوه من الوزراء ورجال الشورى منهم:

كالبرامكة وغيرهم، وكان الفرس يبذلون جهودهم في خدمة الدولة العباسية بنصح وصدق نية؛ لأن في قيامها صلاح بلادهم.

العرب والبيعة

على أن الخلفاء لم يكن لهم غنى عن جزيرة العرب، وفيها الحرمان: الكعبة، وقبر النبي ﷺ وفي احترامهما احترام الدين الإسلامي، وعليه تقوم دعائم الخلافة، وزد على ذلك أنهم كانوا يخافون أهل الحرمين من التشيع لآل علي، وهم في حاجة إلى بيعة فقهاء المدينة لما لهذه البيعة من الأهمية في تأييد الخلافة وتوكيد البيعة، وكان أهل الورع من الخلفاء لا يقطعون أمرًا دونهم^{٧٤} فشق ذلك على الفرس وخافوا أن يرجع النفوذ إلى العرب، فينتقموا منهم وتذهب مساعيهم أدرج الرياح، فسعوا في إغفال بلاد العرب، ولا سبيل إلى إغفالها والكعبة فيها، وهي حج المسلمين والحج من أركان الإسلام، فحبب بعضهم إلى المنصور أن يستبدل الكعبة بما يقوم مقامها في العراق وتكون حجًا للناس، فبنى بناء سماه القبة الخضراء تصغيرًا للكعبة^{٧٥} وقطع الميرة في البحر عن المدينة^{٧٦} فاتخذ العرب ذلك حجة على العباسيين، وأظهروا البيعة لمحمد بن عبد الله من آل علي، وخلعوا بيعة المنصور، وقد أفتى لهم بذلك مالك بن أنس الإمام الشهرير،^{٧٧} وكان بنو أمية في الأندلس قد قطعوا دعوة بني العباس بعد أن دعوا لهم مدة قصيرة^{٧٨} عند دخول عبد الرحمن بن معاوية كما ذكرنا في الجزء الأول من هذا الكتاب واستقل عبد الرحمن بالأندلس لبعدها عن دار الخلافة، ثم استولى محمد بن عبد الله على المدينة فخافه المنصور، وبذل قسارى همه في قتله، ولم يستطع ذلك إلا بعد العناء الشديد.

فكان ما قاساه المنصور من عواقب إهماله الحرمين عبرة لخلفائه، فلما تولى ابنه المهدي أكرم أهل الحرمين، وكسا الكعبة كسوة جديدة، وفرق هناك مالاً عظيماً جاء به معه من العراق مقداره ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ درهم، وجاءه وهو في المدينة ٣٠٠٠٠٠٠٠ دينار من مصر، و٢٠٠٠٠٠٠٠ دينار من اليمن ففرقتها كلها وفرق ١٥٠٠٠٠٠ ثوب، ووسع المسجد واتخذ حرساً من الأتصار عددهم ٥٠٠ رجل حملهم معه إلى بغداد وأقطعهم الأرض^{٧٩} وأمر بحفر نهر الصلة بواسطة وأحيا ما عليه من الأرض، وجعل غلته لصلوات أهل الحرمين والنفقات هناك^{٨٠} وأصبح إكرام الحرمين على هذه الصورة سنة في بني العباس في أثناء حجهم، أو عند طلب البيعة لأولادهم، فإن الرشيد حج سنة ١٨٦هـ ومعه ابنه الأمين

والمأمون، فلما وصل المدينة أعطى فيها ثلاث أعطيات عنه وعن ولديه، وفعل نحو ذلك في أهل مكة وبلغ ما فرقه ١٠٥٠٠٠٠ دينار وكتب هناك كتاباً بولاية العهد للأمين وآخر للمأمون ووضع الكتابين في الكعبة^{٨١} وأصبحت النفقة على الحرمين من جملة نفقات الدولة الضرورية، وعاد شأن العرب إلى الظهور، والخلفاء يرون ذلك ضرورياً؛ لتثبيت أقدامهم في الملك.

على أنهم كانوا من الجهة الأخرى لا يستغنون عن الفرس، وهم وزرأؤهم ومشيروهم، فزادت المنافسة بين العنصرين حتى كان ما كان بين الأمين والمأمون، واستنصر المأمون جند خراسان وهم أخواله؛^{٨٢} لأن أمه فارسية وقام العرب ينصرون أخاه الأمين، وأمه عربية هاشمية^{٨٣} وجنده ينصرون العرب فغلب جند المأمون فقبض على أزمة الملك فعاد النفوذ إلى الفرس، فشق ذلك على العرب ونقموا عليه وأرادوا البيعة لسواه وإخراج الأمر من يده^{٨٤} فازداد كرهاً لهم وردلهم، فعوتب في ذلك مرة وهو في الشام فقال له رجل: «يا أمير المؤمنين، انظر لعرب الشام كما نظرت لعرب خراسان.» فقال له: «أكثرت عليّ، والله ما أنزلت قيساً من ظهور خيلها إلا وأنا أرى أنه لم يبق في بيت مالي درهم واحد، وأما اليمن فوالله ما أحببتها ولا أحبنتي قط، وأما قضاة فساداتها تنتظر السفيناني حتى تكون من أشياعه، وأما ربيعة فساخطة على ربها مذ بعث نبيه من مضر.»^{٨٥}

ولما تولى المعتصم سنة ٢١٨هـ واصطنع الأتراك والفراغنة ازداد العرب هواناً في عيون أهل الدولة وتقصرت أيديهم عن أعمالها حتى في مصر، فإن آخر عربي تولاهما عنبسة بن إسحق الضبي سنة ٢٣٨هـ^{٨٦} وأراد المعتصم أن يستغني عن بلاد العرب جميعاً، وكان قد بنى سامرا بقرب بغداد وأقام فيها جنده فأنشأ فيها كعبة وجعل حولها طوافاً واتخذ منى وعرفات، غرر به أمراء كانوا معه لما طلبوا الحج خشية أن يفارقوه^{٨٧} فأصبح لفظ «عربي» مرادفاً لأحقر الأوصاف عندهم، ومن أقوالهم: «العربي بمنزلة الكلب، اطرح له كسرة واضرب رأسه.»^{٨٨} وقولهم: «لا يفلح أحد من العرب إلا أن يكون معه نبي ينصره الله به.»^{٨٩} وأصبح الأمراء والوزراء وسائر رجال الدولة من الفرس والترك والديلم وغيرهم، وصار الخلفاء يؤيدون مناصبهم بالأجناد وبذل المال، وقلت العناية بالعرب وأحزابهم.

وكان العرب من الجهة الأخرى يجاهرون بكره الفرس وغيرهم من الأعاجم، ويطعنون فيمن يميل إليهم ولو كان من الخلفاء، ولذلك فلما مات المعتصم وتولى بعده الواثق كان دعبل الخزاعي الشاعر المشهور في الصميرة، فلما جاءه نعي المعتصم وقيام الواثق أنشد هذين البيتين:

الحمد لله لا صبر ولا جلد ولا عزاء إذا أهل البلا رقدوا
خليفة مات لم يحزن له أحد وآخر قام لم يفرح به أحد

وخلاصة ما تقدم أن الجامعة الإسلامية كانت في عصر الراشدين عربية وكان غرضهم الأول نشر الإسلام في الأرض، يدفعهم إلى ذلك اعتقادهم المتين بصدق الرسالة وأن الله يدعوهم إلى ذلك، فلما تولها بنو أمية استعاضوا عن ذلك الاعتقاد بطلب المال، وتحول الغرض إلى السلطة الزمنية السياسية وظلت الجامعة العربية متينة، وفي عصر العباسيين استبدلوا العصبية العربية بالأعاجم، واحتاجوا في اصطناعهم أو استخدامهم إلى المال وانخرطوا هم في سلكهم بواسطة الأمهات، ثم أصبح الأعاجم من الفرس والترك والديلم والصفد والفراغنة وغيرهم يتسابقون إلى الاستئثار بالنفوذ بواسطة المال كما سترى.

هوامش

- (١) الماوردي ١٧٦.
- (٢) البخاري ١٩٠ ج ١.
- (٣) شرح الموطأ «خط».
- (٤) المقرئزي ٩٢ ج ١.
- (٥) ابن الأثير ٢٤٨ ج ٢، والفخري ٧٥.
- (٦) المقرئزي ٢٥٩ ج ٢.
- (٧) ابن عساكر (نسخة كريم).
- (٨) كتاب الخراج لأبي يوسف ١٤.
- (٩) ابن عساكر.
- (١٠) المقرئزي ٧٧ ج ١.

تاريخ التمدن الإسلامي (الجزء الثاني)

- (١١) ابن الأثير ٢٠٤ ج٢.
- (١٢) ابن الأثير ٢٠٧ ج٢.
- (١٣) ابن الأثير ٢٩ ج٣.
- (١٤) اليعقوبي ١٨٣ ج٣.
- (١٥) ابن الأثير ٢٠٢ ج٣.
- (١٦) اليعقوبي ١٨١ ج٢.
- (١٧) المستطرف ٩١ ج١.
- (١٨) اليعقوبي ١٩١ ج٢.
- (١٩) ابن عساكر (خط).
- (٢٠) المقرئزي ٩٥ ج١.
- (٢١) المسعودي ٣٠١ ج١.
- (٢٢) الماوردي ١٨٣.
- (٢٣) ابن الأثير ٥٥ ج٣.
- (٢٤) ابن الفقيه ١٥٦.
- (٢٥) اليعقوبي ١٩٩ ج٢.
- (٢٦) المقرئزي ٤٣٩ ج٢.
- (٢٧) ابن خلكان ١٢٤ ج١.
- (٢٨) العقد الفريد ٧٣ ج٢.
- (٢٩) العقد ٧٤ ج٢.
- (٣٠) الأغاني ٣٠ ج١١.
- (٣١) المقرئزي ج١.
- (٣٢) ابن الأثير ١٠ ج٥، وكتاب الخراج لأبي يوسف ٦٢.
- (٣٣) الماوردي ١٤٣.
- (٣٤) ابن خلكان ٢٧٧ ج٢.
- (٣٥) ابن الأثير ٢٢٥ ج٤.
- (٣٦) ابن الأثير ٤٨ ج٥ وابن خلكان ٢٧٧ ج٢.
- (٣٧) ابن الأثير ٢٤ ج٥.
- (٣٨) ابن الأثير ١١١ ج٥.

- (٣٩) المقرئزي ٤٩٢ ج٢.
- (٤٠) البلاذري ٢٢٧.
- (٤١) المقرئزي ٤٩٢ ج٢.
- (٤٢) المقرئزي ٤٩٣ ج٢.
- (٤٣) البلاذري ٧٣.
- (٤٤) كتاب الخراج لأبي يوسف ٢٤.
- (٤٥) طبقات ابن سعد (عن فان فلوتن).
- (٤٦) اليعقوبي ٢٥٩ ج٢.
- (٤٧) الطبري ١٣٦٧ ج٢.
- (٤٨) كتاب الخراج لأبي يوسف ٦٢.
- (٤٩) اليعقوبي ٢٥٨ ج٢.
- (٥٠) البلاذري ٣٨٥.
- (٥١) ابن الفقيه ١٠٩.
- (٥٢) ابن الأثير ٦٩ ج٤.
- (٥٣) كتاب الخراج ٦١ و٦٢.
- (٥٤) الطبري ١٣٦٦ ج٣، وابن الأثير ٢٩ ج٥.
- (٥٥) ابن الأثير ٢٩ ج٥.
- (٥٦) ابن الأثير ٢٩ ج٥.
- (٥٧) ابن الأثير ج٤ ص ١٦٤ (طبعة المطبعة المنيرية، القاهرة ١٣٥٧).
- (٥٨) الطبري ١٣٥٤ ج٢.
- (٥٩) ابن الأثير ٢٤ ج٥.
- (٦٠) المقرئزي ٧٨ ج١.
- (٦١) السيوطي، تاريخ الخلفاء ص ١٥٥.
- (٦٢) انظر الفخري: الآداب السلطانية (طبعة محمود توفيق الكتبي، القاهرة ص ٩٥).
- (٦٣) ابن الأثير ٣١٧ ج٥.
- (٦٤) ابن الأثير ٧٢ ج٥.
- (٦٥) إعلام الناس ٣٥.

تاريخ التمدن الإسلامي (الجزء الثاني)

- (٦٦) الطبري ١٣٠٦ ج٢.
(٦٧) ابن خلكان ٢٨١ ج٢.
(٦٨) ابن خلدون ٩٦ ج٣.
(٦٩) اليعقوبي ٣٨٨ ج٢ وابن الأثير ١٠٤ ج٥.
(٧٠) ابن الأثير ١٨٩ ج٣.
(٧١) ابن الأثير (القاهرة ١٣٥٦) ٤ / ٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦.
(٧٢) الاستقصا ٦٠ ج١.
(٧٣) الطبري ٣٧١ ج٣.
(٧٤) أبو الفداء ٢٠٩ ج١.
(٧٥) الطبري ١٩٧ ج٣.
(٧٦) ابن الأثير ٢٦١ ج٥.
(٧٧) ابن الأثير ٢٥١ ج٥.
(٧٨) ابن الأثير ٢٣٥ ج٥ و٤٥ ج٦ وابن خلدون ٢٨٠ ج٣.
(٧٩) الطبري ٤٨٣ ج٣.
(٨٠) قدامة ٢٤٢.
(٨١) ابن الأثير ٦٩ ج٦.
(٨٢) ابن الأثير ٩٠ و٩٢ ج٦.
(٨٣) الطبري ٩٣٧ ج٣.
(٨٤) ابن الأثير ١٢٦ ج٦.
(٨٥) ابن الأثير ١٧٦ ج٦.
(٨٦) المقرئ ٤٥٥ ج٢.
(٨٧) المقدسي ١٢٢.
(٨٨) ابن الأثير ٢١١ ج٦.
(٨٩) الطبري ١٥٨٨ ج٣.